T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

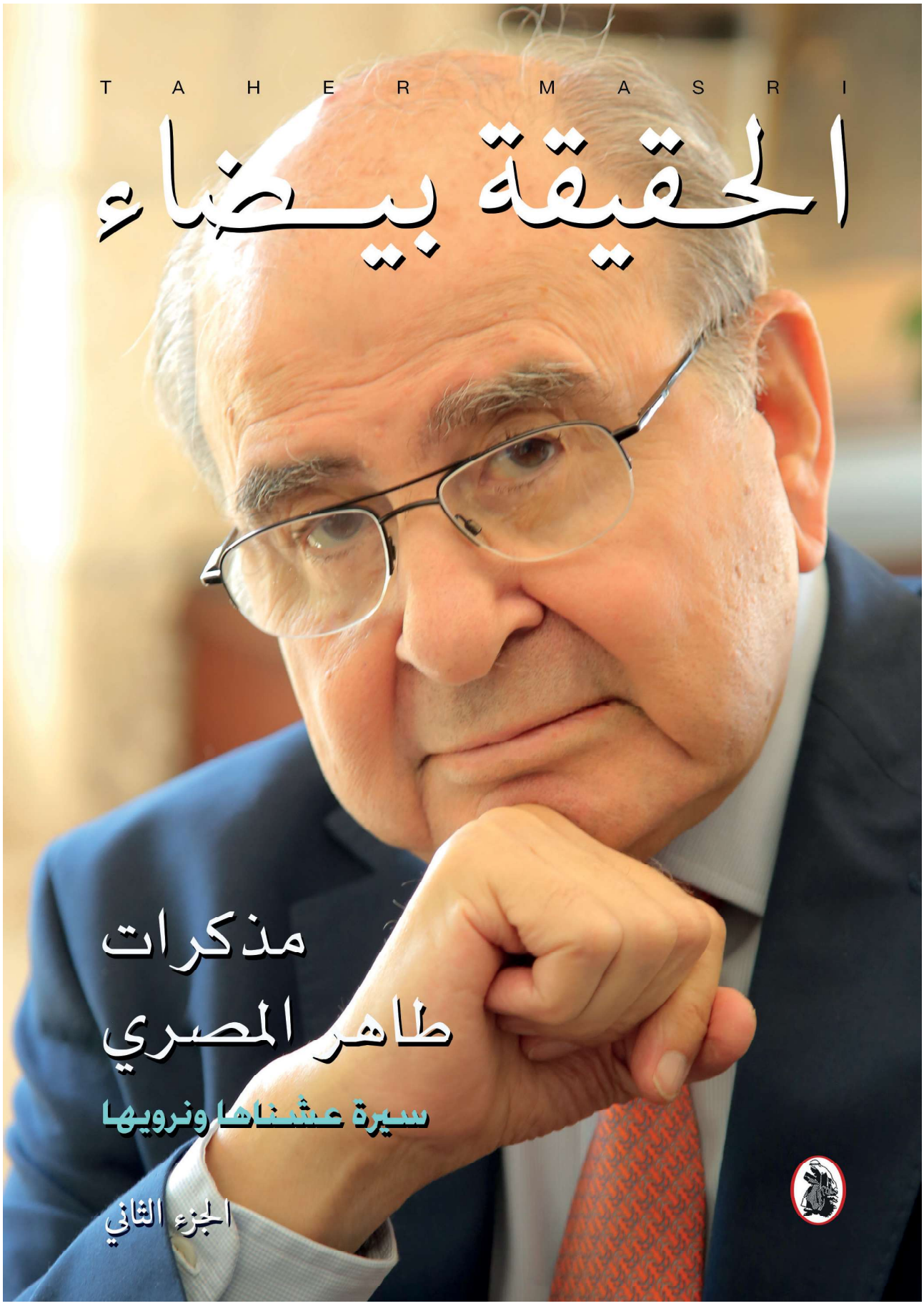

مذكرات
طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الثاني

الفصلُ الرّابعُ

«عقليّةُ القلعةِ» والتّطبيعُ... والخبزُ

ما لا يعرفهُ كثيرون عن الملكِ حسين هو أنّ الفجيعةَ الأكبرَ في حياتهِ هي اَحتلالُ القدسِ سنة ١٩٦٧، وبقيتْ تسبّبُ له غصّةً محزنةً وأليمةً في قلبهِ وعقلهِ حتّى وفاتهِ رحمهُ الله.

فقد كانت القدسُ تعني له كلَّ شيءٍ، إذ كان هاشميًا بعمقٍ في داخلهِ، وهو وريثُ الثّورةِ العربيّةِ الكبرى، وله مهمّةٌ نبيلةٌ في هذه الحياةِ، وعندما أصبحَ ملكًا، شكّلَتِ القدسُ بالنّسبةِ إليه صُلبَ برنامجهِ العروبيِّ والوطنيِّ الطّموحِ.

وآمن بأنَّ القدسَ أمانةٌ في عنقهِ وعنقِ الهاشميّين، فقد فتَحَها الخليفةُ الرّاشدُ الفاروق عمر بن الخطّاب رضيَ الله عنه، وتسلّمَ مفاتيحَها من المطران صفرونيوس (Seferonius)، وظلّتْ عربيّةً إسلاميّةً مدّةَ أربعةَ عشرَ قرنًا، بالرّغم من اَحتلالِها فترةً من قبل الصّليبيّين، وقد ضاعتْ بسببِ اَحتلالِ اليهودِ لها إبّانَ حكمهِ بصفته هاشميًّا.

وبقيَ طيلةَ حياتهِ يعملُ ويحلمُ بيومِ عودتِها وتحريرِها واَسترجاعِها مع الأراضي الفلسطينيّةِ المحتلّةِ. ولذلك، فإنَّ قولَهُ «القضاء على عقليّةِ القلعةِ» و«صديق رابين»، وسعيه نحوَ التّطبيعِ وإقامةِ سلامٍ مع إسرائيل، كانت جميعها تهدفُ بالدّرجةِ الأولى والأخيرةِ إلى اَسترجاعِ القدسِ.

وأذكرُ تمامًا، أنّنا في أثناء إحدى زياراتِ ريتشارد ميرفي إلى عمّان سعيًا إلى تفاهمٍ حولَ تعاملِ الولاياتِ المتّحدةِ مع منظّمةِ التّحريرِ الفلسطينيّةِ، والبحثِ في شروطِ تحقيقِ ذلك، وكنت حاضرًا بصفتي وزيرًا للخارجيّةِ، ضجَّ الملكُ وقالَ لميرفي: «أَبْلِغْ رؤساءَكَ أنّني مستعدٌّ للتّفاوضِ معكم ومع إسرائيل وجهًا لوجهٍ من دون منظّمةِ التّحريرِ، شرطَ أن تعدوني سلفًا بإعادةِ الضّفّةِ الغربيّةِ

والقدسِ بالكاملِ ومن دونِ لفٍّ أو دوران»، فردَّ ميرفي: «لا أستطيعُ أن أعطيَكَ هذا الضّمانَ، وكذلك لا أحدَ غيري يستطيعُ».

من خلالِ معرفتي بالملكِ حسين، فإنّ كلَّ مبادراتِه تجاهَ القضيّةِ الفلسطينيّةِ كان هدفها اَستعادة القدسِ، وكانت أمنيّتهُ أن يتمَّ ذلك في عهدِه وقبلِ وفاتِه، فشعورُهُ بهاشميّتِه وبالرّؤى العربيّةِ العميقةِ لأجدادِه، وبمفهومِ الثّورةِ العربيّةِ الكبرى، وما حاولَ جدّهُ الشّريفُ الحسين بن علي إنجازَهُ، كان عميقًا في وجدانِه، وكان يضعُ كلَّ همومِهِ السّياسيّةِ في كفّةٍ، ويضعُ ضياعَ القدسِ في عهدِه في كفّةٍ أخرى.

ولم يكن الملكُ حسين ليقومَ بتوقيعِ اَتّفاقيّةِ سلامٍ مع الإسرائيليّين، لو لم يقمِ الفلسطينيّون بالتّوقيعِ قبلَهُ، منفردين، ومن دونِ علمِهِ أو حتّى مشاورتِه.

وكنت قد تحدّثتُ سابقًا عن شعورِ الملكِ بتعرّضِه للخيانةِ من قِبَلِ الفلسطينيّين والإسرائيليّين والأميركيّين على حدٍّ سواء، كونهم أخفَوا عنه تفاصيلَ الاتّصالاتِ السّرّيّةِ في أوسلو وحقيقتَها، وشعرَ الملكُ في حينِه بأنّ الجميعَ قد تخلّى عنه.

وغالبًا ما أثرْتُ قضيّةَ مقاومةِ التّطبيعِ مرارًا وتكرارًا مع الملكِ حسين، وحذّرتُهُ من مغبّةِ الاندفاعِ نحو التّطبيعِ، وقلتُ له إنّ «الزّعماءَ العربَ والقياداتِ العربيّةَ والأحزابَ العربيّةَ لا تزالُ تعتبرُ إسرائيل عدوًّا، وقد غُرِسَتْ عبرَ عقودٍ طويلةٍ ثقافةُ «لا صوتَ يعلو فوقَ صوتِ المعركةِ»، وتأصّلَتْ هذه الثّقافةُ في أذهانِ النّاسِ والشّعوبِ والجيوش. والآن تُريدون وبسرعةٍ، وبعد توقيعِ اَتّفاقيّةِ السّلامِ مع إسرائيل، محوَ هذه الثّقافةِ وإحلالَ ثقافةِ السّلامِ محلّها خلالَ خمسةِ أشهرٍ فقط، وأنتَ بصفتكَ زعيمًا عربيًّا تستطيعُ اَستيعابَ هذا التّغيير وتفهّمهُ، لكنَّ المواطِنَ لا يستطيعُ، وسيؤدّي ذلك إلى ردودِ فعلٍ سلبيّةٍ».

وأضفتُ: «كذلك، فإنّ ثقافةَ القوّاتِ المسلّحةِ وعقيدَتَها قامت على أساسِ أنّ إسرائيل هي العدوُّ، وهذه هي العقيدةُ العسكريّةُ الّتي تربّتْ عليها القوّاتُ المسلّحةُ الأردنيّةُ (الجيش العربيّ)، ومن الخطأِ الّذي قد يعطي نتائجَ قاسيةً، الادّعاءُ بأنّ العلاقةَ مع إسرائيل قدِ اَنتقلتْ من عداوةٍ إلى صداقةٍ، فقد تكونُ لهذا الأمرِ ردودُ فعلٍ عكسيّةٌ».

ردَّ الملكُ حسين عليَّ قائلًا: «أنا أريُد أن أهزِمَ عقليّةَ «القلعة» عند اليهود»، وكان رحمه الله قد كرّرَها أمامي بعدَ ذلك في منزلِهِ في واشنطن عندما زرتُهُ في أثناءِ مرضِهِ، وهو يتلقّى العلاجَ هناك، وكان يصحَبُني في هذه الزّيارةِ اَبني نَشْأَتْ.

وأذكرُ أنّني في تلك الزّيارةِ لم أثقُلْ عليه الحديثَ لأنّ وضعَهُ الصّحّيَّ كان حرجًا، لكنّهُ تطرّقَ سريعًا إلى موضوعِ السّلامِ مع إسرائيل ومع نتنياهو، وأعادَ على مسامعي وجهةَ نظرِهِ الّتي قالَها لي قبل سنواتٍ: «أريدُ أن أهزمَ عقليّةَ «القلعة» عند اليهودِ».

إلى ذلك، فتحت اَتّفاقيّةُ وادي عربة أمَامنا ملفّاتٍ جديدةً خطرةً تتعلّقُ بالانزلاقِ نحوَ التّطبيعِ مع إسرائيل، وتؤدّي إلى بروزِ تيّاراتٍ ودعواتٍ فكريّةٍ متطرّفةٍ أصبحَ صوتُها عاليًا وأشبهَ بالصّراخِ، تدعو إلى حرمانِ الأردنيّين من أصولٍ فلسطينيّةٍ من حقوقِهم السّياسيّةِ والمدنيّةِ، ما أثارَ لغطًا واسعَ النّطاقِ في صفوفِ هؤلاء، واَضطررتُ للرّدّ على دعاةِ هذه الأفكارِ والمبشّرين بها والاشتباكِ معهم.

وكانتْ أبرزُ مشكلاتِنا وخلافاتِنا مع حكومةِ عبد السّلام المجالي تتعلّقُ بالتّطبيعِ مع إسرائيل، وظهرَ ذلك جليًّا في أواخرِ عهدِ حكومتهِ سنة ١٩٩٤، ثمّ في حكومةِ زيد بن شاكر سنة ١٩٩٥.

فالتّصرّفاتُ الّتي اَنتهجتُها في حينهِ لم تكن تدلُّ إطلاقًا على أنّني تمرّدْتُ، أو في طريقي إلى التّمرّدِ، لكنّ المشكلةَ بالنّسبةِ إليّ، كانت في هذا التّوغّلِ العميقِ والاندفاعِ المجّانيِّ من أجلِ تعميقِ العلاقاتِ مع إسرائيل.

كان النّهجُ الحكوميُّ الرّسميُّ تجاهَ التّطبيعِ السّريعِ للعلاقاتِ مع إسرائيل واضحًا وجليًّا، ولدى توقيعِ معاهدةِ «وادي عربة»، طلبَتِ المراسمُ الملكيّةُ منّي الذّهابَ إلى مطارِ ماركا لألتحقَ بطائرةٍ تقلُّ المسؤولين الآخرين الّذين نزلوا إلى العقبةِ للمشاركةِ في الاحتفالِ الكبيرِ بمناسبةِ اَفتتاحِ المعبرِ الجنوبيِّ، ولم أكن أرغبُ بالظّهورِ في مثل هذه المناسباتِ، فاَدّعيتُ أنّي أخطأْتُ الطّائرةَ، لأتجنّبَ الوصولَ قبلَ بدءِ اَنطلاقِ فعاليّاتِ الاحتفالِ، واَخترتُ ركوبَ طائرةٍ صغيرةٍ خاصّةٍ بسلاحِ الجوِّ تُقلعُ إلى العقبةِ بعد وقتٍ يكفي لأصلَ متأخّرًا.

وهكذا كان، ذهبتُ إلى مكانِ الاحتفالِ حتّى أسجّلَ حضوري، وكانتِ الوفودُ الإسرائيليّةُ قد وصلَتْ، واَعتمرَ أعضاؤها قبّعاتٍ وزَّعَتْها عليهم شركةُ الطّيرانِ الملكيّةِ الأردنيّةِ لتقيهم حرارةَ الشّمسِ، واَستطعتُ أن أتجنّبَ هذا الإحراجَ.

أقامَ الملكُ حسين حفلَ غداءٍ في بيتهِ في العقبةِ حضَرَهُ المسؤولون الإسرائيليّون إسحق رابين، وشمعون بيريز، ورئيسُ المحكمةِ الإسرائيليّةِ العليا، وفي هذا اللّقاءِ، تحدّثَ شمعون بيريز مطوّلًا عن السّلامِ الاقتصاديِّ، وركّزَ على موضوعٍ واحدٍ، وهو السّياحةُ، وأشارَ إلى حجمِ السّيّاحِ الّذين سيأتون لزيارةِ البلدَين إذا ما تمّ ذلك السّلامُ واَستقرَّ، فقد كان بيريز متحمّسًا ومتفائلًا بمستقبلِ السّلامِ الاقتصاديِّ بين إسرائيل والأردنّ.

وأذكرُ أنّ الملكَ حسين تحدّثَ مع رئيسِ المحكمةِ العليا الإسرائيليّةِ بصيغةٍ متفائلةٍ ومتعاونةٍ، ملمّحًا إلى أنّه يرغبُ بتعاونِ المحكمةِ، في مفاهيمِها القانونيّةِ

والدّستوريّةِ مع القضاءِ الأردنيِّ، حتّى يستفيدَ من تجربةِ القضاءِ الإسرائيليِّ.

أسوقُ تلك الحادثةَ لأشيرَ إلى أنّي وأمثالي، كنّا نتحاشى تمامًا الظّهورَ في أيِّ مكانٍ أو مناسبةٍ يكون فيها الإسرائيليّون قدرَ اَستطاعَتِنا.

بعد ذلك، بدا التّطبيعُ لي عملًا أكثرَ من سيِّءٍ، لأنّه لا يخدمُ السّلامَ الّذي كان يصفهُ الملكُ بـ «سلام الشّجعان»، فيما كان عبد السّلام المجالي قد وصفَ اَتّفاقيّةَ «وادي عربة» في إحدى تصريحاتهِ الصّحفيّةِ بأنّها ستدرُّ السّمنَ والعسلَ على الأردنّ.

في سنة ١٩٩٦ وما بعدَها، أثيرَتْ قضايا عديدة تتعلّقُ بتدجين بعضِ القوى السّياسيّةِ والنّقابيّةِ حتّى تمرَّ اَتّفاقيّةُ السّلامِ وقضايا التّطبيعِ بكلِّ سهولةٍ ويسرٍ.

وكانت قضيّةُ التّطبيعِ محورَ خلافٍ ونقطةَ اَحتكاكٍ دائمةٍ بيني وبين الحكوماتِ، وكانتِ النّقاباتُ المهنيّةُ بشقَّيها السّياسيِّ الإسلاميِّ والقوميِّ واليساريِّ متّفقةً على مقاومةِ التّطبيعِ مع إسرائيل، وحمايةِ الجسمِ النّقابيِّ من أيِّ اَختراقٍ أو تدخّلٍ حكوميٍّ في شخصيّتهِ واَستقلاليّتهِ وكينونتهِ.

واَرتفعَ منسوبُ هذا الصّراعِ مع زيادةِ حركةِ التّطبيعِ، لأنّ الاندفاعَ أدّى إلى نتائجَ عكسيّةٍ، وبالتّزامنِ مع شعورِ النّقاباتِ المهنيّةِ بأنّها تمثّلُ غالبيّةَ الشّعبِ الأردنيِّ، ولها الحقُّ في التّعبيرِ عن مشاعرهِ وهواجسهِ، اَنطلقتْ حملاتٌ حكوميّةٌ وهيئاتٌ أهليّةٌ مناصِرةٌ لوجهةِ النّظرِ الحكوميّةِ، وشنّتْ حملةً شديدةً على النّقاباتِ المهنيّةِ، وعلا صوتُ المُنادين بضرورةِ تعديلِ قوانين النّقاباتِ المهنيّةِ لتخفيفِ تدخّلِها في السّياسةِ، لأنّها ليستْ أحزابًا، وأصبحَ نفوذُها السّياسيُّ أكبرَ من أن تتقبّلُهُ الحكوماتُ أو ترضى به، ومن هنا بدأَ النّزاعُ والخلافُ بين الطّرفَين.

ومع أنّني كنت مستقلًّا، لا حزبيًّا أو نقابيًّا، إلّا أنّني نشطتُ مع النّقاباتِ المهنيّةِ في التّرتيبِ والتّحضيرِ لتحرّكاتٍ سياسيّةٍ شعبيّةٍ، وكانتِ اللّجنةُ الشّعبيّةُ لدعمِ الانتفاضةِ الفلسطينيّةِ، وأمينُها العامُّ د. ممدوح العبادي، جزءًا من هذه المظلّةِ الّتي شاركتِ النّقاباتُ المهنيّةُ في حملتِها، فسجّلَتْ نجاحًا باهرًا، واَستقطبتْ جماهيرَ شعبيّةً حاشدةً.

رتّبنا سويًّا تنظيمَ مسيرةِ العودةِ، الّتي اَنطلقتْ من الشّونة الجنوبيّةِ إلى جسرِ الملكِ حسين بأعدادٍ فاقتِ المائة ألف متظاهرٍ، وكانت حَدَثًا مهمًّا، كما عقَدْنا مؤتمرًا عربيًّا واسعًا لمحاربةِ الهجرةِ اليهوديّةِ من الاتّحادِ السّوفياتيِّ سابقًا ومناهضتِها، ودَعَوْنا إلى هذا المؤتمرِ شخصيّاتٍ عربيّةً كبيرةً.

كانتِ النّقاباتُ المهنيّةُ ناشطةً، وكان مجمّعها مركزًا سياسيًّا وشعبيًّا تتردّدُ عليه كلُّ القوى السّياسيّةِ والشّعبيّةِ، وقد كنت داعمًا ومُعجبًا إلى أبعدِ حدودِ الإعجابِ بنشاطِها. ولم يكن لديَّ أيُّ تحفّظٍ على درجاتِ وعيِها السّياسيِّ، لأنّني كنت مؤمِنًا بأنّها تقومُ بدورِها وبمهمّتِها في غيابِ الأحزابِ وضعفِها، وهو الغيابُ الّذي تتحمّلُ وزرَهُ الحكوماتُ المتعاقِبةُ.

في هذا الفراغِ الدّيمقراطيِّ والسّياسيِّ، وبدونِ وجودِ مؤسّساتٍ أهليّةٍ سياسيّةٍ لإبداءِ وجهاتِ نظرِها، لم يكن من الممكنِ تركُ صناعةِ القرارِ في تلك الفترةِ الحرجةِ من دونِ بناءِ تيّارٍ شعبيٍّ وأهليٍّ يحملُ وجهةَ نظرٍ مغايرةٍ لمواقفِ الحكومةِ وسياساتِها، فقد كنت أشعرُ في قرارةِ نفسي أنّني أنتمي إلى معسكرِ النّقاباتِ المهنيّةِ، ولم يكن ذلك بالنّسبةِ إليَّ أمرًا طارئًا، بل كنت أشعرُ به في كلِّ ظرفٍ من هذه الظّروفِ.

وأعتقدُ أنّه كان يجبُ على النّقاباتِ المهنيّةِ أن تلعبَ دورَها على أكملِ وجهٍ، وأن تستمرَّ في ذلك إلى أن تقومَ الأحزابُ بدورِها وتأخذَ مكانَها، وبالتّالي تستطيعُ النّقاباتُ لاحقًا العودةَ إلى مربّعِها الأوّلِ.

كان من الصّعبِ إضعافُ النّقاباتِ المهنيّةِ بشكلٍ جذريٍّ وحقيقيٍّ، لأنّها كانت في تلك الفترةِ تمثّلُ الطّبقةَ الوسطى والمثقّفةَ والمهنيّةَ في المجتمعِ الأردنيِّ، وإذا ما نظرْنا إلى أعدادِ مُنتسبِي النّقاباتِ المهنيّةِ، نجدُ أنّهم يمثّلون أكثرَ من نصفِ المجتمعِ الأردنيِّ.

ولذلك، لم يكن من الحكمةِ للحكومةِ، أو لأيِّ جهةٍ أخرى، الاصطدامُ مع النّقاباتِ المهنيّةِ والقوى السّياسيّةِ، لأنّ مثلَ هذه المواجهةِ ستقودُ حتمًا إلى نتائجَ كارثيّةٍ قويّةٍ، إمّا تؤثّرُ على المملكةِ، أو تقودُ إلى تدميرِ النّقاباتِ، ولم أعتقدْ أنّ أيًّا من الحَلَّين يصبُّ في صالحِ النّظامِ والبلدِ.

في نهايةِ المطافِ، اَكتشفتِ الجهاتُ الرّسميّةُ والأمنيّةُ والسّياسيّةُ أنّ من الأفضلِ عدمَ الدّخولِ، أو حتّى التّورّط، في هذا المخاضِ الخطرِ في مواجهةِ النّقاباتِ، إلّا أنّ بعضَ الأصواتِ بقيَ يعلو مرّةً هنا ومرّةً هناك، مُحاولًا تدجينَ النّقاباتِ أو الحدّ من حجمِها وتأثيرِها في العملِ السّياسيِّ، وقد تكرّرَ بعضُها عندما حاولَ وزيرُ الدّاخليّةِ سمير حباشنة الانقضاضَ على النّقاباتِ وتجييشَ النّوّابِ ضدّها، من خلالِ خلقِ لوبي نيابيٍّ ضاغطٍ، متّهمًا النّقاباتِ في حينِه، كما جرَتِ العادةُ، بأنّها تخلّتْ عن دورِها المهنيِّ لصالحِ العملِ السّياسيِّ. وفي ولايةِ وزيرِ الدّاخليّةِ سمير حباشنة ظهرَ للرّأيِ العامِّ والنّقاباتِ اتّهامٌ له بأنّه «يروّضُ» النّقاباتِ.

وأشيرُ إلى أنّ هذا الانقسامَ كان من ضمنِ المتغيّراتِ الّتي أثّرتْ سلبًا في بنيةِ المجتمعِ الأردنيِّ، وبدأَ يتبلورُ بين القوى السّياسيّةِ الممثّلةِ في النّقاباتِ المهنيّةِ، ما أدّى إلى تجاذبٍ بين مؤيّدٍ لهذا الطّرفِ أو مناهضٍ للطّرفِ الآخر، وأثّرَ لاحقًا على وحدةِ الموقفِ النّقابيِّ من العملِ السّياسيِّ.

فقد تعرّضَتِ النّقاباتُ إلى تشظّياتٍ واضحةٍ في جسمِها الصّلبِ، أثّرَتْ لاحقًا على قوّتِها وصلابةِ تماسكِها السّياسيِّ، وهو ما اَنعكسَ بالنّتيجةِ على

الجوِّ السّياسيِّ العامِّ في المملكةِ، لأنّ النّقاباتِ المهنيّةَ كانت منارةً للرّأي العامِّ وحرّيّتِه.

وزادَ الأمرُ صعوبةً أنّ الجانبَ المهنيَّ، وربّما الإنسانيَّ، في بعضِ النّقاباتِ المهنيّةِ أُهمِلَ تمامًا، وأصبحتِ النّقاباتُ في مواقِفِها تراعي مصالحَ أعضائِها فقط.

وفي ظلِّ تلك الأجواءِ، اَشتبكتُ مع عبدِ الهادي المجالي في حوارٍ عبرَ الصّحفِ، بدأهُ هو في محاضرةٍ ألقاها في إربد، ونشرَتْها جريدةُ الرّأي في ثلاثِ حلقاتٍ، اَنتقصَ فيها مباشرةً من الحقوقِ السّياسيّةِ والمدنيّةِ للأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ. وكنت خارجَ أيِّ منصبٍ حكوميٍّ، كما تمّ اَستثنائي عن سابقِ إصرارٍ من عضويّةِ مجلسِ الأعيانِ الّذي تمَّ تعيينُهُ في نهايةِ سنة ١٩٩٧.

وكان عبد الهادي المجالي رجلًا مؤثّرًا، وله خلفيّةٌ متنوّعةٌ من الخبراتِ في الخدمةِ العسكريّةِ والدّبلوماسيّةِ والسّياسيّةِ، وهو من عشيرةٍ لها نفوذُها في البلدِ، وكان من ضمنِ مطبخِ الدّولةِ لفترةٍ طويلةٍ، كونهُ رئيسًا لأركانِ القوّاتِ المسلّحةِ، ومُقرّبًا من الملكِ ومن الرّجلِ القويِّ زيد بن شاكر.

وقبل الخوضِ في تفاصيلِ تلك المواجَهةِ، أودُّ التّأكيدَ على أنّ مواقفي السّياسيّةَ تجاهَ التّشريعاتِ والقضايا الوطنيّةِ تنطلقُ من حسٍّ وشعورٍ وطنيٍّ يرتكزُ على ضرورةِ السّيرِ في إصلاحاتٍ حقيقيّةٍ، والتّقدّم لتجاوزِ الظّروفِ والأوضاعِ المتأزّمةِ داخليًّا وإقليميًّا، كما كان واضحًا.

وكنت أحذِّرُ دائمًا، لأنّي كنت أرى بأمِّ عينيّ، أنّ هذا التّراجعَ السّلبيَّ والتّراكميَّ سوف يوقِعُنا مستقبلًا في وضعٍ ماليٍّ واَقتصاديٍّ واَجتماعيٍّ وسياسيٍّ متأزّمٍ، وعندما كنتُ أتّخِذُ موقفًا أو أبدي رأيًا أو أكتبُ تحليلًا، فإنّما أفعلُ ذلك بدافعٍ شعوري الوطنيِّ بعيدًا عن أيِّ مصالحَ أو أجنداتٍ خاصّةٍ، فمثلي لا يحملُ

مثل هذه الأجندات، ولذلك لا أذكُرُ أنّني هاجمتُ أو انتقدتُ شخصًا بعينِهِ، وإنّما كنت أنتقدُ الفكرَ والسّياسةَ والرّأي والتّشريعَ ولا أتعدّى ذلك.

لذا، جاءَ موقفي في انتقادِ الأفكارِ الّتي بدأَ التّرويجُ لها في ذلك الوقتِ، والّتي بدَأَها عبدُ الهادي المجالي وحزبُ العهدِ الّذي أسّسهُ وكان رئيسَهُ، وليس لشخصِ عبد الهادي أو غيرِهِ. وكنت مستعدًّا للذّهابِ إلى آخرِ الطّريقِ لتدميرِ هذا الفكرِ ورفضهِ بحذافيرِهِ.

فالحديثُ في ذلك الوقتِ عن الحقوقِ السّياسيّةِ لشريحةٍ كبيرةٍ تعيشُ في الأردنّ هو خطيرٌ جدًّا، وأعتقدُ أنّه يُمثّلُ مقتلًا حقيقيًّا للكثيرِ من الجهودِ الّتي بذَلَها أبناءُ الوطنِ الواحدِ، من الأردنيّين شرقي النّهرِ وغربِهِ، لبناءِ هذا البلدِ وحمايتِهِ والمحافظةِ عليه، وساهموا في تنميتِهِ ليصبحَ في مصافِّ الدّولِ المتقدّمةِ.

وظهورُ عبد الهادي المجالي في إربد، ومحاضرتُهُ الّتي ألقاها متحدّثًا فيها عن الحقوقِ السّياسيّةِ للفلسطينيّين أثارَ مخاوفي كثيرًا، ورأيتُ أنّه لا يجوزُ السّكوتُ عن هذا الأمرِ، لأنّ التّلاعبَ في موضوعِ العلاقاتِ الاجتماعيّةِ بين الأردنيّين قد يكون مؤذيًا للأردنّ ولقضيّةِ فلسطين معًا.

وكان واضحًا تمامًا بأنّ ما طرَحَهُ عبد الهادي المجالي في محاضرتِهِ في إربد يدعو بكلِّ وضوحٍ إلى حرمانِ أبناءِ الضّفّةِ الغربيّةِ من حقوقِهم السّياسيّةِ، وعليهم ممارستُها في الضّفّةِ الغربيّةِ وليس في الأردنّ.

أمّا اللّاجئون الفلسطينيّون المقيمون في الأردنّ، فتبقى لهم الحقوقُ السّياسيّةُ وبِاستطاعتهم ممارستُها كما يريدون.

وما كتبتُ في مقالي، لم أكن أتصدّى في حينِهِ لشخصِ عبد الهادي المجالي، وإنّما كنت أتصدّى لتيّارٍ سياسيٍّ أعتقدُ أنّه بدأَ يقوى ويشتدُّ. ولم أكن مستعدًّا إطلاقًا، للتّنازلِ عن أيّ مبدأٍ أو موقفٍ.

وهذا هو النّصَ الكاملُ لمقالي، الّذي نُشِرَ بتاريخِ السّابعِ والعشرين من كانون الثّاني/ يناير ١٩٩٧، في جريدتَي الرّأي والمجد، بعنوان «ردٌّ على محاضرةِ أمين عامٍّ حزبِ العهدِ»:

«ألقى السّيّدُ عبد الهادي المجالي، أمينُ عامٍّ حزبِ العهدِ، محاضرةً بتاريخِ التّاسعَ عشرَ من كانون الثّاني / يناير ١٩٩٧، بعنوانِ: «الهويّةُ الوطنيّةُ واَزدواجيّةُ الولاءِ السّياسيِّ في الأردنّ»، بدعوةٍ من نادي الحسين الرّياضيِّ في إربد، ووجدتُ أنّ المحتوى السّياسيَّ لهذه المحاضرةِ ولهذا الفكرِ فيه الكثيرُ من الخطورةِ، حيث وجدتُ أنّ من واجبي وواجبِ كلِّ أردنيٍّ أن يتصدّى له بكلِّ قوّةٍ ووضوحٍ وموضوعيّةٍ، فقد تعدّى الفكرَ السّياسيَّ المطروحَ من خلالِ هذه المحاضرةِ الإقليميّةِ البغيضةِ، وتجاوزَها ليعبّرَ عن فكرٍ أكثرَ يمينيّةً وأكثرَ تطرّفًا، وأصبحَ حسنُ النّيّةِ والافتراضُ بأنّ هذه الآراءَ تطرحُ من قِبَلِ أشخاصٍ، ولا تمثّلُ إلّا قائليها سذاجةً سياسيّةً. فالسّيّدُ عبد الهادي المجالي هو أمينُ عامٍّ حزبِ العهدِ، وهو وزيرٌ رئيسيٌّ في الحكومةِ الحاليّةِ، وتلمعُ صورتهُ باَستمرارٍ، وتمَّ منحُهُ أقدميّةً على العديدِ من الوزراءِ، حين تمَّ الإعلانُ عن تشكيلِ الحكومةِ لتقريبهِ تدريجيًّا من مركزِ صنعِ القرارِ، وقد يصبحُ حزبُهُ يومًا ما هو «الحزبَ الحاكمَ».

يقولُ السّيّدُ المجالي إنّ الهويّةَ الوطنيّةَ واَزدواجيّةَ الولاءِ هو «موضوعٌ جرى تأجيلُهُ كثيرًا»، وإنّه قد آنَ أوانُ بحثهِ الآن، ويطلبُ أن يفتحَ نقاشٌ صريحٌ وعلنيٌّ حولهُ.

لهذا، فإنّني أقولُ إنّ محاضرةَ السّيّد المجالي تحتوي على العديدِ من الألغامِ والأفكارِ الخطيرةِ، وأنوي التّركيزَ على واحدةٍ منها، ولكنّني سأذكرُ سريعًا بعضَها الآخرَ دون الدّخولِ في تفاصيلِها.

عنوانُ المحاضرةِ «الهويّةُ الوطنيّةُ وازدواجيّةُ الولاءِ السّياسيِّ في الأردنّ» لا ينسجمُ مع الأفكارِ الرّئيسيّةِ المطروحةِ فيها، فالسّيّدُ المجالي لا يشرحُ لنا ولا يثبتُ لنا أين وقعَ الاعتداءُ على الولاءِ الوطنيِّ؟ وما مظاهرُ هذه الازدواجيّةِ؟ هو يريدُ أن يبحثَ أمرَ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ وفي أوضاعِهم وحقوقِهم السّياسيّةِ، وأن يتّخذَ بشأنِها موقفًا معيّنًا.

واستخدمَ المحاضرُ العنوانَ فقط للتّلميحِ بأنّ هذه الفئةَ من المجتمعِ الأردنيِّ لها ولاءٌ مزدوجٌ، واحدٌ للأردنّ والآخرُ لفلسطين، وإنّني أتساءلُ: هل العملُ لأجلِ تحريرِ فلسطين والارتباطِ القوميِّ والعاطفيِّ بها ومعها ينمُّ عن عدمِ ولاءٍ للأردنّ؟ وهل هناك تناقضٌ بين المواطنةِ الصّالحةِ في الأردنّ وبين العملِ لأجلِ فلسطين؟ وهل هذا التّرابطُ بين الأردنيّين وقضيّةِ فلسطين هو ضدُّ النّظامِ الأردنيِّ؟

إذن، ما هي هذه الازدواجيّةُ؟ لم يعطِنا السّيّد المجالي في محاضرتهِ أيّةَ إثباتاتٍ، أو أدلّةٍ، أو حججٍ، أو براهينَ، أو أمثلةٍ تدلُّ على هذا الولاءِ المزدوجِ أو عدمِ الولاءِ، بل تقترحُ افتراضًا أنّ مثلَ هذا الأمرِ واقعٌ، إنّ في هذا تحريضًا خطيرًا نرى آثارَهُ ومساوءَهُ تتفاعلُ على السّاحةِ الأردنيّةِ باستمرارٍ، وجريرةُ المحرّضِ على الشّرِّ والسّوءِ كجريرةِ من يقومُ بهما.

تعرّضتِ المحاضرةُ إلى «نفرٍ بيننا يحترفُ السّياسةَ» بالذّمِّ بسببِ مواقفِها السّياسيّةِ، الّتي تتأرجحُ بين الموالاةِ والمعارضةِ حسبَ مصالِحِها الطّبقيّةِ، وقد تمَّ الزّجُّ بهذه الفقرةِ في بدايةِ المحاضرةِ دون سببٍ واضحٍ، ولا يوجدُ رابطٌ بين المحتوى الرّئيسيِّ لهذه المحاضرةِ وبين هذا التّعرّضِ، ويبدو أنّ السّيّدَ المجالي لا يؤمنُ باختلافِ الآراءِ والتّفاوتِ في تقييمِ السّياساتِ، ولا يرغبُ بالتّعاملِ مع التّعدّديّةِ السّياسيّةِ، وهو بهذا يقولُ إنّ كلَّ مَنْ له رأيٌ مخالفٌ لسياساتِ الحكومةِ

فإنّه أصبحَ معاديًا أو معارضًا أو اَنتهازيًّا، وهذا تأويلٌ ظالمٌ لآراءِ وتصرّفاتِ وممارساتِ وتاريخِ العديدِ من الشّخصيّاتِ السّياسيّةِ الفاعلةِ، وتحويرٌ ينمُّ عن سوءِ نيّةٍ لمعنى ومفهومِ الاختلافِ السّياسيِّ، ولإقحامِ الاختلافِ مع النّظامِ والقيادةِ أمرٌ لا وجودَ ولا أساسَ له، وهذه أساليبُ أصبحتْ باليةً لا تنطلي على أحدٍ.

صنّفَتِ المحاضرةُ الأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ إلى صنفَين: الأوّلُ هم اللّاجئون منذُ عام ١٩٤٨، والثّاني هم من أتَوا من الضّفّةِ الغربيّةِ وغزّةَ قبلَ وبعدَ عام ١٩٦٧.

وتكرّمَ السّيّد المجالي على لاجِئي ١٩٤٨ بإعطائِهم صفةَ المواطنةِ ١٠٠٪ «لصعوبةِ عودتِهم إلى أرضِهم الّتي أصبحت إسرائيل»، وبهذا يكون قد ألغى مبدأَ حقِّ العودةِ والتّعويضِ الّذي يتمسّكُ به كلُّ فلسطينيٍّ وأردنيٍّ وعربيٍّ من حيثُ المبدأُ، وحتّى من منطقِ التّفاوضِ، وأقرَّ مبدأَ التّوطينِ الّذي هو مطلبٌ إسرائيليٌّ.

أخطرُ ما قالَ السّيّد المجالي، وأعتقدُ أنّها الفكرةُ الرّئيسيّةُ والمستهدفةُ من المحاضرةِ، هي الفقرُة الّتي تتعلّقُ بالأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ مِمَّن أتَوا من الضّفّةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزّةَ قبل وبعد ١٩٦٧ والموجودين حاليًّا على الأرضِ الأردنيّةِ. فالسّيّدُ المجالي يقولُ إنّه يتحدّثُ عن الحقوقِ السّياسيّةِ لهؤلاء، وممارستهم لها في الأردنّ، ويعتقدُ أنّه على هؤلاء أن يمارسوا حقوقَهم هذه في فلسطين. ومن يريدُ أن يبقى أردنيًّا فعليه أن يطلبَ ذلك... وهناك يحصلُ إعادة تثبيتٍ للهويّةِ وللولاءِ». ومن لا يصدّقُ عينيه وأذنيه بأنّ هذا الكلامَ قد نطَقَهُ السّيّدُ عبد الهادي المجالي، عليه مراجعةُ المحاضرةِ المنشورةِ في الصّحفِ اليوميّةِ بتاريخِ الواحدِ والعشرين من كانون الثّاني / يناير ١٩٩٧.

دعوني أقولُ للسّيّد المجالي، ولكلِّ مَنْ يمثّلُهم، بأنّ التّلاعبَ بالحقوقِ السّياسيّةِ لأيِّ مواطنٍ، ومنها حقّهُ في جنسيّتهِ ومواطنتهِ، وحقّه في ملكيّتهِ، أمرٌ خطيرٌ وغيرُ دستوريٍّ، وله أبعادٌ كبيرةٌ ولن يبقى دونَ ردودِ فعلٍ. وإذا ما تمَّ الإخلالُ بواحدٍ من الحقوقِ الأساسيّةِ، فسوف تنهارُ كلُّ المسلّماتِ والثّوابتِ والأسسِ القانونيّةِ الّتي هي عمادُ كلِّ مجتمعٍ ، وسوفَ يدمّرُ مبدأُ سيادةِ القانونِ، ويتآكلُ النّسيجُ الاجتماعيُّ والاقتصاديُّ. هذا أمرٌ خطيرٌ أتمنّى على كلِّ مواطنٍ صالحٍ أن يتعمّقَ في معانيه وأبعادِهِ ومراميه أيضًا.

إنّ مثلَ هذا الكلامِ يأتي في وقتٍ تواجهُ فيه عمليّةُ السّلامِ مصاعبَ كبيرةً، ولا توجدُ ضماناتٌ بأنّها سوف تسيرُ حسبَ المعاييرِ الفلسطينيّةِ والعربيّةِ والشّرعيّةِ الدّوليّةِ، وفي وقتٍ نناضلُ جميعًا من أجلِ تفعيلِ الاقتصادِ الأردنيِّ، واجتذابِ رؤوسِ الأموالِ العربيّةِ والأجنبيّةِ، ويأتي في وقتٍ يبلغُ التّشرذمُ الدّاخليُّ أبعادًا لم يشهدْها الأردنّ قطّ، ليس بسببِ ازدواجيّةِ الولاءِ، بل بسببِ تداعياتِ السّياساتِ الدّاخليّةِ البحتةِ، في وقتٍ نرى فيه أمامنا كيف أنّ الصّراعاتِ الدّاخليّةَ وتحلّلَ المجتمعاتِ العربيّةِ تؤدّي باستمرارٍ إلى العنفِ وإسالةِ الدّماءِ وتدميرِ النّسيجِ الاجتماعيِّ والقضاءِ على إمكاناتِ التّنميةِ، إنّنا في مثلِ هذه الأوقاتِ أحوجُ ما نكونُ إلى التّماسكِ والتّآلفِ والتّناغمِ الدّاخليِّ.

لقد حصلتْ تلك الفئةُ من النّاسِ على جنسيّتها الأردنيّةِ بالطّرقِ القانونيّةِ وبالرّضا من جميعِ الأطرافِ، بعد وحدةٍ تمّتْ بين الضّفّتَين تحقيقًا لمبادئِ الثّورةِ العربيّةِ الكبرى، الّتي ضحّى الهاشميّون من أجل تحقيقِ مبادئِها والوصولِ إلى الوحدةِ العربيّةِ الأوسعِ ، وحصلَ تعاقدٌ بين الضّفّتَين الشّرقيّةِ والغربيّةِ أصبحتْ بموجبهِ الضّفّةُ الغربيّةُ، بما فيها القدس، أرضًا تقعُ تحت السّيادةِ الأردنيّةِ وضمنَ أراضي المملكةِ الأردنيّةِ الهاشميّةِ، وأصبحَ سكّانُها مواطنين أردنيّين، وعندما

ضاعتْ هذه الأرضُ جرّاءَ الاحتلالِ الإسرائيليِّ لم يتمّ ذلك بإرادتِهم أو رضاهم.

وعلى الجميعِ التّفريقُ بين الأردنّ وفلسطين من جهةٍ، وبين الأردنيّين والأردنيّين من أصلٍ فلسطينيٍّ على الأرضِ الأردنيّةِ من جهةٍ أخرى. في الحالةِ الأولى، هناك كيانان سياسيّان. الأوّلُ قائمٌ ومستمرٌّ، والثّاني يتكوّنُ، والبحثُ عن وسائلَ للجمعِ والتّعاونِ بين الكيانين أمرٌ مشروعٌ وقوميٌّ. أمّا في الحالةِ الثّانيةِ، فإنّنا نتحدّثُ عن مواطنين ينتمون إلى بلدٍ واحدٍ ويحملون جنسيّتَهُ، والتزامُهم بالدّستورِ والقوانينِ والنّظامِ السّياسيِّ واضحٌ وقائمٌ.

وإنّني أرفضُ ـ كما يرفضُ كلُّ مواطنٍ صالحٍ ـ نقلَ عمليّةِ فكِّ الارتباطِ القانونيِّ والإداريّ، الّذي تمَّ بين الفلسطينيّين عام ١٩٨٨، إلى فكِّ ارتباطٍ داخلَ الأردنّ بين الأردنيّين والفلسطينيّين.

وأريدُ أن أسألَ السّيّدَ المجالي: ما هي المعاييرُ الّتي ستطبّقُ لفرزِ هؤلاء النّاسِ بين مَنْ سيبقى أردنيًّا، وبين مَنْ ستسحبُ منه حقوقُهُ السّياسيّةُ في الأردنّ ويجرّد من جنسيّتِهِ؟ ومَنْ هو الّذي سيضعُ ويحدّدُ هذه المعاييرَ؟

إنّ هذا الفكرَ غريبٌ عن طبيعةِ المجتمعِ الأردنيِّ، وعن أهدافِنا القوميّةِ، وعن مبادئِ ونضالِ قيادتِنا الهاشميّةِ، ولا يقالُ حبًّا لفلسطين أو دفاعًا عنها، بل لأغراضٍ انعزاليّةٍ انغلاقيّةٍ، الأردنّ بقيادتِهِ وشعبِهِ وتكوينِهِ السّياسيِّ والنّفسيِّ والجغرافيِّ براءٌ منها، وإقحامُ المجتمعِ الأردنيِّ في مثلِ هذه السّياساتِ والنّظريّاتِ، وخلقُ واقعٍ وأولويّاتٍ مصطنعةٍ لا وجودَ لها إلّا في أذهانِ البعضِ، أمرٌ لا ينمُّ عن حصافةٍ سياسيّةٍ أو تعقّلٍ.

وإنّني أتساءلُ لصالحِ مَنْ تُطرحُ هذه الأفكارُ وفي مثل هذا الوقتِ بالذّات؟ وهل يُعقَلُ أن نسمعَ من سياسيٍّ بارزٍ قولًا كهذا، في الوقتِ الّذي ينادي فيه جلالةُ الملكِ، وفي كلِّ حينٍ، بتآلفِ الأسرةِ الأردنيّةِ الواحدةِ، ويعملُ لأجلِ ذلك، ويعلنُ

أنّ حقوقَ الإنسانِ وسيادةَ القانونِ هي من مرتكزاتِ وثوابتِ الدّولةِ الأردنيّةِ، وفي الوقتِ الّذي نعملُ معه لتوسيعِ نقاطِ الالتقاءِ والقواسمِ المشتركةِ داخلَ المجتمعِ الأردنيِّ وتعظيمِها، والقضاءِ على بؤرِ التّناحرِ والتّصارعِ لنصنعَ مجتمعَ المحبّةِ والإخاءِ؟ وهل يعقلُ أنّ سياسيًّا أردنيًّا محترفًا يبشّرُ بمثلِ هذه الأفكارِ، ونحن على أبوابِ القرنِ الواحدِ والعشرين، ونسيرُ بخطًى ثابتةٍ نحو التّوحّدِ القوميِّ (والعولمة) ونحو التّحالفاتِ الاقتصاديّةِ مع الدّيمقراطيّاتِ الغربيّةِ؟

إنّني أطالبُ في هذا المقالِ من أجهزةِ الحكمِ كافّةً أن تتّخذَ موقفًا واضحًا وصريحًا حولَ ما يروّجُ وما يدعى له، وأن يقترنَ هذه المرّةَ القولُ بالعملِ، فقدِ اَنتقلَ هؤلاء من مرحلةِ التّنظيرِ إلى مرحلةِ الإعلانِ عن النّوايا، تمهيدًا لمرحلةِ العملِ والتّنفيذِ لا سمحَ الله.

وبجهودِ وتكاتفِ كلِّ الخيّرين والمخلصين سنحمي الأردنّ الحبيبَ من كلِّ شرٍّ ومن كلِّ سوءٍ ـ اِنتهى ـ».

ولم يكن رئيسُ مجلسِ الوزراءِ آنذاك عبد الكريم الكباريتي من هذا التّيّارِ، وكان يصفُ تيّارَ عبد الهادي المجالي بـ «اللّيكود الأردنيّ»، ولم أتعرّضْ في هذه الأوقاتِ لعبد الكريم الكباريتي في هذه النّقطةِ تحديدًا.

نشرتُ ردّي في وقتٍ واحدٍ في جريدَتَي الرّأي اليوميّةِ والمجدِ الأسبوعيّةِ، الّتي كانت تصدرُ صباحَ كلِّ يومِ إثنين وبانتظامٍ، وقد أخذَ النّقاشُ العامُّ عبرَ الصّحافةِ وفي الصّالوناتِ السّياسيّةِ مداه وأبعادَهُ الكثيرةَ والعميقةَ.

ولم يجرِ بيني وبين عبد الهادي المجالي أيُّ اتّصالٍ، باَستثناءِ محاولةٍ واحدةٍ من قِبَلِ المرحومِ عبد المجيد شومان، فقد بادرَ وبحضورِهِ، إلى جمْعِنا سويًّا في بيت خالدِ شومان، وكان وزوجتهُ سهى على علاقةٍ اَجتماعيّةٍ وطيدةٍ مع المجالي. وكان العشاءُ عشاءَ مصالحةٍ بهدفِ تهدئتِنا نحن الاثنين.

وجرى نقاشٌ مهذّبٌ وهادئٌ لمحاولةِ اَحتواءِ هذا الخلافِ، وأسهبْتُ في شرحِ موقفي ورؤيتي لمخاطرِ هذا المنطقِ الّذي يروّجُ المجالي له، ولتأثيراتِهِ الخطيرةِ على مجرى الأوضاعِ الدّاخليّةِ السّياسيّةِ والاقتصاديّةِ والاجتماعيّةِ.

وكانت فكرتي الأساسيّةُ تتمحورُ حولَ تقديرِ حجمِ الانكماشِ الّذي سيحدثُ في قطاعِ الاستثمارِ وفي جوانبَ ماليّةٍ واَقتصاديّةٍ أخرى، في حالِ شعرِ الأردنيّون من أصولٍ فلسطينيّةٍ بأنّهم في خطرٍ.

أُؤكّدُ هنا على أنّ علاقتي الوطيدةَ والمتينةَ مع عبد الهادي المجالي ترسّختْ من خلالِ علاقاتي مع بعضِ أفرادِ عائلتهِ، ومن خلالِ عملي الرّسميِّ، فقد كان د. عبد السّلام المجالي رفيقَ دربٍ مع حميّي د. سعد البيطار، إضافةً إلى أنّنا كنّا صديقَين مُشتركَين للشّريف زيد بن شاكر.

ودفعَ المرحومُ محمود الكايد، الّذي كان رئيسًا لتحريرِ جريدةِ الرّأي في ذلك الوقتِ، ثمنَ جرأتِهِ في نشرِ مقالي على صدرِ الصّفحةِ الأولى من القسمِ الثّاني من جريدةِ الرّأي، وقد زرتُهُ قبل إقالتِهِ من موقعهِ، وشكرتهُ على جُرأتهِ على نشرِ المقالِ. واَسترجعتُ معه ذكرياتِ مُعتقلِ الجفر حيث كان هو ووالدي موجودَين سويًّا عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧. وقد سنحت الفرصة للتعويض عن خروجه من الرأي مع صديقه علي أبو الراغب حيث أختاره وزيراً للثقافة في حكومته، وأزعم أنّ ردّي على المجالي كان حدثاً مفصلياً وكان له أثر بعيد المدى، وكان الحوارُ في ذلك الوقتِ موضوعيًّا اَستفادتْ منه كلُّ الفئاتِ بما في ذلك الحكومة بخلافِ ما يجري الآن، وأظنُّ أنّه وضعَ حدًّا لانتشارِ هذا الفكرِ الّذي دعا المجالي إليه، أو على الأقلِّ ساهمَ في تخفيفِ اَندفاعهِ واَنتشارهِ.

وعلى الرّغمِ من توقّفِنا، المجالي وأنا، عن السّجالِ، إلّا أنّ دائرةَ المناقشاتِ والرّدودِ اتّسعتْ بين الصّحافيّين والإعلاميّين والباحثين والسّياسيّين، فقد كانت

كلُّ وسائلِ الإعلامِ منهمكةً كلّيًّا في ذلك الجدلِ الّذي اَنتشرَ وتشعّبِ، ما دفعَ الكباريتي إلى جمعِ وجهاءِ المخيّماتِ، وطلبَ منهم الانخراطَ في ممارسةِ حقوقِهم السّياسيّةِ، وأطلقَ وصفَهُ الشّهيرَ على مُرَوِّجي مثل هذا الفكرِ، قائلًا «إنّهم ليكود أردنيٌّ».

وللحقيقةِ، فإنَّ من وضعَ حدًّا لكلّ ذلك الجدالِ على صفحاتِ الصّحفِ هو الملكُ حسين نفسهُ، الّذي ذهبَ إلى رئاسةِ الوزراءِ وطلبَ من الكباريتي إقفالَ النّقاشِ.

وأظنُّ أنّ هذه الحادثةَ قد غيّرتْ من وضعي السّياسيِّ، وكان لها أثرُها الإيجابيُّ، بعكسِ ما حصلَ لعبد الهادي، صحيحٌ أنّ علاقاتَنا الاجتماعيّةَ بقيَتْ على حالها، إلّا أنّها أظهرتْ أمام الرّأي العامِّ وأمامَ الجميعِ خصائصَ وميزاتِ كلٍّ منّا.

كان عليّ التّفكيرُ بسرعةٍ في كيفيّةِ اَستثمارِ هذه الرّوحِ، لأتمكّنَ من لفتِ النّظرِ إلى هذه القضايا الشّائكةِ الّتي تتعمّقُ يومًا بعد يومٍ، ما دفعَ مديرَ المخابراتِ محمّد الذّهبي إلى تحذيري حفاظًا على سلامتي، وكان صاحبَ الصّوتِ العالي في مواجهةِ القضايا الّتي تتعلّقُ بالفلسطينيّين وكأنّهم أعداؤه، ولطالما تحرّكتْ آلتهُ الأمنيّةُ في البلدِ لمواجهةِ حامِلِي هذه الأفكارِ، فقد فُسِّرَ الخلافُ في وجهاتِ النّظرِ بيني وبين المجالي على غيرِ ما كان يُرادُ له، وتمَّ تفسيرهُ وتحميلهُ ما لا يَحتمِلُ.

لذا، دعا الملكُ إلى الهدوءِ وعدمِ التّسرّعِ في إبداءِ الآراءِ، لكنَّ الجهاتِ الأمنيّةَ بقيتْ تتصرّفُ بحسبِ قناعاتِها.

في تلك المرحلةِ، تولّى رئاسةَ الحكومةِ عبد الكريم الكباريتي، وكان رئيسًا قويًّا في إدارتهِ، ويتمتّعُ بصلاحيّاتٍ واسعةٍ وبدعمٍ مباشرٍ وغيرِ محدودٍ من الملكِ حسين نفسهِ، حتّى إنّه أجرى مشاوراتهِ الوزاريّةَ من قصرِ بسمان.

ووضع الكباريتي أمام الملكِ قائمتَين مختلفتَين: واحدة من دون نوّابٍ، والثّانية تضمُّ اَثنين وعشرين نائبًا، وقرّرَ الملكُ والكباريتي اَعتمادَ مبدأِ توزيرِ النّوّابِ باَختيارِ القائمةِ الثّانيةِ.

كان بعضُ النّوّابِ الّذين اَختارَهم غير مُؤهّلين لتلك المواقعِ الوزاريّةِ، ولم يكن يتوقّعُ أيٌّ منهم في حياتهِ أن يصبحَ وزيرًا، لكنَّ هذا التّرتيبَ منحَ الكباريتي فرصةً للحصولِ على نسبةٍ أكبر من الأصواتِ النّيابيّةِ لنيلِ الثّقةِ وتمريرِ بعضِ القوانينِ والسّياساتِ.

وظهرَ ملفُّ الخبزِ والعلَفِ كونهما ملفّيَن ضاغطَين ومُكلِفَين، ويشكّلان عبئًا كبيرًا على موازنةِ الدّولةِ، بسبب الدّعمِ الّذي تدفعُهُ الخزينةُ لهاتَين السّلعتَين، ولذلك، قرّرَ عبد الكريم الكباريتي رفعَ أسعارِ الخبزِ وأسعارِ الدّقيقِ بنسبةٍ وصلتْ إلى حوالي ٣٠٠٪.

وثارَ الرّأيُ العامُّ الأردنيُّ ومجلسُ النّوّابِ ثورةً عنيفةً ضدَّ الكباريتي وقرارِهِ، وبدأتِ الاحتجاجاتُ تشتعلُ في الجنوبِ، واَمتدّت إلى مناطقَ ومحافظاتٍ أخرى في المملكةِ، إلّا أنّ الكباريتي رفضَ أيَّ تغييرٍ في قرارِ رفعِ الأسعارِ أو نسبتِها، ورفضَ حتّى لقاء فقراءِ الجنوبِ، كي يشرحَ لهم أسبابَ هذه الزّيادةِ العاليةِ على أسعارِ الخبزِ والأعلافِ.

تدخّلَ مجلسُ النّوّابِ لاحتواءِ هذه الأحداثِ، وبدأَ التّفاوضُ لوقفِ الاحتجاجاتِ الشّعبيّةِ، وشُكّلتْ لجنةٌ خاصّةٌ برئاسةِ النّائبِ سمير حباشنة بغيةَ البحثِ عن حلٍّ للخروجِ من هذه الأزمةِ.

وتوصّلتْ تلك اللّجنةُ إلى تسويةٍ تقضي بتخفيضِ زيادةِ أسعارِ الخبزِ إلى حوالي النّصفِ، فرفضَ الكباريتي القبولَ بهذا الحلِّ، وأصرَّ على قيمةِ الرّفعِ كاملةً.

ونصحتُ الكباريتي بقبولِ اَقتراحِ الحباشنةِ، لأنّ «من واجباتِ المجلسِ تحقيقَ مطالبِ المواطنين، وتوفيرَ الوضعِ الصّحّيِّ والاجتماعيِّ لهم، وقد ثبَتَ أن لا قدرةَ للمواطنِ على اَحتمالِ الأسعارِ الجديدةِ، وعلى الحكومةِ القبولُ بهذا المقترحِ. وبعد ذلكَ لكلِّ حادثةٍ حديثُها».

وكنت أرى أنَّ على مجلسِ النّوّابِ أن يكون وسيطًا بين الحكومةِ والشّعبِ، وقبول الكباريتي بالعرضِ القاضي بتخفيضِ زيادةِ أسعارِ الخبزِ إلى حوالي النّصفِ والّذي قدّمهُ مجلسُ النّوّابِ، سيعزّزُ من دورِ المجلسِ في هذا الجانبِ.

إلّا أنّ الكباريتي أصرَّ على رفضهِ تغييرَ القرارِ، وتمسّكَ بموقفهِ، وأطلقَ شعارَهُ الشّهيرَ «الدّفع قبل الرّفع»، وحاولَ الملكُ حسين جهدَهُ دعمَ رئيسِ وزرائهِ حتّى في موضوعِ الخبزِ، وتبنّى نهجَ رئيسِ الحكومةِ وطريقتَهُ في إدارةِ الأزمةِ ومعالجةِ الأمورِ، وصولًا إلى قيامهِ بحضورِ مؤتمرٍ صحافيٍّ للكباريتي، وهو أمرٌ غيرُ مسبوقٍ، وشبَّهَهُ برئيسِ الوزراءِ الأسبقِ المرحومِ عبد الحميد شرف، الّذي يكنُّ النّاسُ له تقديرًا كبيرًا.

ولم يستطعْ كلُّ هذا التّأييدِ الملكيِّ العلنيِّ للكباريتي إقناعَ المواطنين بصحّةِ قرارِ الحكومةِ رفعَ أسعارِ الخبزِ والأعلافِ بتلك الطّريقةِ وصوابيّتهِ، وبدأتِ القلاقلُ في الجنوبِ، ومن مدينةِ معان بالذّات.

ويُقالُ إنّ الكباريتي تصرّفَ بقرارٍ مباشرٍ منه لإخمادِ تلك الاحتجاجاتِ، فقد اَتّصلَ بقائدِ القوّاتِ الخاصّةِ الأميرِ عبد الله بن الحسين، وطلبَ منه تحضيرَ قوّاتهِ لتهدئةِ الأمورِ في الجنوبِ.

اِعتذرَ الأميرُ عبد الله عن تنفيذِ هذا الأمرِ، وأبلغَهُ بأنّ في الجيش تسلسلًا للمرجعيّةِ العسكريّةِ، وهو قائدُ الأركانِ الّذي يتلقّى الأميرُ الأوامرَ منه فاَتّصلَ

الكباريتي برئيسِ هيئةِ الأركانِ المشتركةِ عبد الحافظ مرعي الكعابنة، وطلبَ منه التّحرّكَ إلى معان، فردَّ عليه الكعابنة قائلًا: «إنّ مرجعيّتي هي الملك بصفتهِ القائدَ الأعلى، ولا أتلقّى أوامري إلّا منه شخصيًّا، وأنا أعتذرُ عن تنفيذِ هذا الأمرِ».

علمَ الملكُ حسين بذلك، فلم يعجبْهُ الأمرُ. ونزلَ بنفسهِ إلى الجنوبِ من دون أن يصطحبَ الكباريتي معه، كان إلى جانبهِ الأميرُ عبد الله، الّذي تولّى حراسةَ الملكِ شخصيًّا، وكأنّهُ أرادَ من هذه الصّورةِ توجيهَ رسالةٍ إلى الكباريتي، بأنّه ليسَ من يحمي الملكَ.

كذلك، كان واضحًا أنّ العلاقةَ بين الكباريتي والأميرِ الحسن كانت في غايةِ التّوتّرِ، وكان الاشتباكُ بينهما قائمًا ومحتدمًا ومتواصلًا، وكثيرًا ما تلاسنّا علنًا وأمامَ الوزراءِ وفي أماكنَ عامّةٍ.

وإن لم يتمَّ تحديدُ أسبابِ اَستفزازِ الكباريتي للأميرِ الحسن ومهاجمتهِ وتحدّيهِ بهذه الطّريقةِ، وبالرّغمِ من وجودِ عدّةِ تفسيراتٍ لذلك، إلّا أنّ أبرزَها يتعلّقُ بكونِ الكباريتي على درايةٍ مسبقةٍ ومُبكّرةٍ جدًّا بشأنِ نيّةِ الملكِ حسين تغيير ولايةِ العهدِ؛ وذلك بفعلِ قربهِ منه ومن الملكةِ نور.

فقد علِمَ الكباريتي بأنّ الملكَ والملكةَ نور قرّرا أن يستلمَ الأميرُ حمزة ولايةَ العهدِ، وأنّ الملكَ والأميرَ تحدّثا فيما بينهما بشأنِ تغييرِ وراثةِ العرشِ بعد إجراءِ عمليّةِ اَستئصالٍ للسّرطانِ من جسمِ الملكِ.

بعد اَنفجارِ مشكلةِ الخبزِ في الجنوبِ، شعرتُ كما غيري، بأنّ الأمورَ في الأردنّ أصبحتْ تتّجهُ إلى الأسوأ، وعلى الرّغمِ من تراجعِ علاقتي مع الدّولةِ ومع الملكِ حسين، وقد أصبحتْ أقلَّ من عاديّةٍ، فقد كان يتوجّبُ عليَّ أن أقومَ بواجبي للتّنبيهِ والتّحذيرِ ولفتِ الانتباهِ إلى الأمورِ الدّاخليّةِ، وطلبتُ لقاءَ

الملكِ حسين، وكان من الواضحِ أنّ رؤساءَ وزراءَ آخرين قد سبقوني بهذا الطّلبِ أيضًا، ومن دون تنسيقٍ مُسبقٍ.

لذلك، دعا الملكَ إلى اَجتماعٍ لرؤساءِ الوزراءِ السّابقين في قصرِ بسمان مبنى المكتبِ الخاصِّ. وكان الحضورُ يضمُّ إلى جانبِ الملكِ كلًّا من الأميرِ الحسن، والكباريتي، وزيد الرّفاعي، وأحمد اللّوزي، ومضر بدران، وأحمد عبيدات، وعبد السّلام المجالي، وزيد بن شاكر، وأنا.

بدأَ الملكُ بالتّرحيبِ والسّؤالِ عن أحوالِ بعضِ الرّؤساءِ وصحّتِهم، واَستغرقَ الحديثُ في هذا الجانبِ ما بين سبعِ دقائقَ إلى ثمانٍ، وشعرتُ بأنّ هذا الحديثَ قد يستمرُّ لفترةٍ أطولَ، وقد يأخذُ وقتَ الاجتماعِ كلّه، ونحن لم نأتِ لغرضِ تبادلِ المجاملاتِ، وإنّما لبحثِ قضيّةٍ أساسيّةٍ وجوهريّةٍ وفي غايةِ الخطورةِ والحساسيّةِ، وهي وضعُ البلدِ الأمنيُّ. لذلك، بادرتُ بطلبِ الحديثِ، وقلتُ إنّ هناك أمورًا كثيرةً تحدثُ في البلدِ، ويحتاجُ الوضعُ إلى حكمةٍ ومراجعةٍ كاملةٍ للموضوعِ الأمنيِّ والمعيشيِّ، ولم أتكلّمْ أكثرَ من دقيقةٍ في هذا الأمرِ، لأجدَ أنّ الملكَ حسين يقاطعُني قائلًا لي: «أنتَ اَبنُ عائلةٍ. وما أنا عارف شو صاير فيك».

شعرتُ بالدّمِ يصعدُ إلى رأسي وقلتُ له ومن غيرِ وعيٍ وبنبرةٍ غاضبةٍ: «جلالة الملكِ، لأنّي اَبنُ عائلةٍ، فإنّني أدافعُ عن البلدِ وأتكلّمُ بصراحةٍ وصدقٍ، وبدلًا من أن تسمّيَني «صدّام المصري» يجبُ أن أكونَ «حسين المصري»».

وقلتُ ذلك بعد أن وصلَ إلى مسامعي أنّه في أحدِ الاجتماعاتِ بين الملكِ والكباريتي، في جلسةٍ مغلقةٍ بين الاثنين بمفردِهما، ولم يَعرِف بها أحدٌ، تمّ وصفي بأنّي أصبحتُ مثلَ «صدّام»، ولم أعرفْ أنَّ أيًّا منهما وصَفني بهذا، لكنّ هذا الوصفَ أُطلِقَ عليَّ. وعندما قلتُ هذه الجملةَ، اَفترضَ الملكُ أنّ الكباريتي هو من أذاعَها أو أخبرَني بها.

وكان حاكم الفايز قد نقلَ لي أيضًا أنّ الكباريتي، ولدى اَجتماعهِ بوفدٍ يُمثّلُ مربّي الماشية، خاطَبَهم قائلًا: «أنا لستُ طاهر المصري».

نظرَ الملكُ بعد هذه الكلماتِ إلى عبد الكريم الكباريتي نظرةً غاضبةً رهيبةً، تحملُ العديدَ من المعاني الّتي لا أستطيعُ وصفَها أو الإحاطةَ بها، ولمحتُ الكباريتي وهو يزيحُ عينيه عن عيني الملكِ حتّى لا تلتقيهما، وكنت في موقعي على طاولةِ الاجتماعِ أرى الرّجلَين مباشرةً.

في تلك اللّحظةِ، لكزني زيد الرّفاعي من تحت الطّاولةِ، فقلتُ له: «اَتركني أبو سمير». واَلتزمتُ الصّمتَ طيلةَ فترةِ اَنعقادِ الاجتماعِ.

مرّتْ بضعةُ أشهرٍ على هذا اللّقاءِ السّاخنِ مع الملكِ، وكنت ذاتَ يوم في زيارةٍ للأميرِ الحسن في مكتبهِ، وبعد اَنتهاءِ اللّقاءِ، سأَلَني إن كنت مرتبطًا بمواعيدَ مسبقةٍ، فأجبتُهُ بالنّفي، فطلبَ منّي البقاءَ في مكتبهِ إلى أن يعودَ من زيارةٍ للملكِ في قصرِ النّدوةِ، الّذي لا يبعدُ عن مكاتبِ الأميرِ سوى أمتارٍ قليلةٍ، وبقيتُ في مكتبهِ نحو ثلث السّاعةِ حين طلَبَني للالتحاقِ به في القصرِ.

دخلتُ غرفةَ الاستقبالِ، وإذا بالملكِ والأميرِ ينزلان الدّرجَ الدّاخليَّ من الطّابقِ الثاني، ما أوحى لي أنّ الملكةَ نور غيرُ موجودةٍ، لأنّ هذا الطّابقَ هو المكانُ الخاصُّ بالعائلةِ.

صافحتُ الملكَ، وبدأَ الأميرُ الحسن الحديثَ مباشرةً قائلًا إنّه: «لا بدَّ من إزالةِ سوءِ الفهمِ، لأنّ طاهر يُعتبرُ من رجالِ الدّولةِ الموثوقين، ويجبُ توضيحُ حقيقةِ الأمورِ حتّى تستقيمَ العلاقاتُ، بخاصّةٍ وأنّنا نمرُّ بمرحلةٍ صعبةٍ».

أجبتُ الأميرَ الحسن بأنّني: «عندما أُبدي رأيي السّياسيَّ، فإنّه لا يقعُ خارجَ الإطارِ العريضِ للدّولةِ، لكنَّ هامشي أوسعُ من هوامشِ الآخرين، إلّا أنّه يبقى في إطارِ الولاءِ ولا يُسيءُ إلى شخصٍ أو إلى جهةٍ بعينِها، ولديَّ سجلٌّ عائليٌّ معروفٌ

لدى الجميعِ ، وأنتم كهاشميّين تعرفون ذلك جيّدًا، كما إنّ موضوعَ السّلامِ مع إسرائيل هو محورُ الخلافِ الدّائرِ في المجتمعِ الأردنيِّ، وهو أمرٌ يجبُ أن نتفهّمَ أسبابَهُ وتداعياتِهِ على المجتمعَين الأردنيِّ والفلسطينيِّ على حدٍّ سواء».

اِنتقدتُ الهرولةَ في تطبيعِ العلاقةِ مع إسرائيل، لأنّ ذلك سيؤدّي إلى تهميشِ مبدأِ الأرضِ مقابلَ السّلامِ، وهو ما تسعى إسرائيل إليه اَستنادًا إلى أهدافِ الحركةِ الصّهيونيّةِ، لذلكَ تساءلتُ: «هل تستبعدُ حدوثَ ذلك؟ نحنُ على ضفّتَي النّهرِ نعرفُ أكثرَ من غيرِنا أهدافَ الحركةِ الصّهيونيّةِ وما تسعى لتحقيقِه».

وقلتُ إنّ: «الفهمَ العميقَ للملكِ المتعلّقِ بكيفيّةِ مواقفِ الدّولِ في العالمِ وسيكولوجيّةِ الشّعوبِ، يتجاوزُ ما يفهمُهُ كلُّ إنسانٍ. ولذلك، لا يُمكنُ أن تُوَجَّهَ إليَّ تهمةُ إعاقةِ أيّةِ تطوّراتٍ من هذا النّوعِ ، لأنّني كنت رئيسَ الوزراءِ الّذي وافقَ على دعوةِ الولاياتِ المتّحدةِ والاتّحادِ السّوفياتيِّ إلى حضورِ مؤتمرِ مدريد، ولكنّني أُؤمنُ بأنّ الإخراجَ يجبُ أن يكون مُختلفًا، وعلينا مراقبةُ التّوجّهاتِ الإسرائيليّةِ بكلِّ حذرٍ ودقّةٍ».

اِنتهى الحديثُ عند هذا الحدِّ، وصافَحَني الملكُ وضمَّني مُعانقًا، واَنتهتِ الإشكاليّةُ، ولا شكَّ في أنّ تحرّكَ الأميرِ الحسن كان دليلًا على مدى ثقتِهِ بي واَحترامه لي، ولا تزالُ هذه العلاقةُ مستمرّةً بينَنا.

حدثَ أمرٌ آخرُ في عهدِ حكومةِ الكباريتي، وهو إطلاقُ الجنديِّ الأردنيِّ أحمد الدّقامسة النّارَ من بندقيّتِهِ على سبعِ تلميذاتٍ إسرائيليّاتٍ سائحاتٍ كنَّ يقمنَ بزيارةٍ سياحيّةٍ للمنطقةِ، وقتلَ سبعًا منهنَّ في شهرِ آذار / مارس سنة ١٩٩٧.

وللحادثةِ وجهان... داخليٌّ وخارجيٌّ، إلّا أنّ الكباريتي أرادَ التّعاملَ مباشرةً مع هذه القضيّةِ الطّارئةِ والسّريعةِ، متجاوزًا الأصولَ المُتعارفَ عليها، حتّى قيلَ

– ولا أؤكّدُ ذلك – إنّ الملكَ لم يعلمْ بالحادثةِ إلّا بعدَ أربعِ أو خمسِ ساعاتٍ، ولم تُزوّدْهُ القيادةُ العامّةُ للجيشِ بالمعلوماتِ والتّفاصيلِ فورَ حصولِها، ما منحَ الكباريتي وقتًا كافيًا كي يُحضّرَ بعضَ الإجراءاتِ المتعلّقةِ بردودِ الفعلِ، ويحاولَ الوصولَ إلى مكانِ وقوعِ الحادثِ. وشعرَ الملكُ بالضّيقِ.

وكان خوفُ الملكِ حسين من نجاحِ إسرائيل في تصويرِ الحادثةِ وكأنّها جريمةُ قتلٍ لطالباتٍ قاصراتٍ، بخاصّةٍ وأنّها تُسيطرُ تمامًا على الإعلامِ الغربيِّ. كذلك، تحسّبَ الملكُ من اَحتمالِ ردودِ فعلٍ إسرائيليّةٍ، إلى جانبِ أنّه أرادَ قطعَ الطّريقِ على المتشدّدين الإسرائيليّين للتّحريضِ على الأردنّ وعلى عمليّةِ السّلامِ برمّتِها.

من هذا المنطلقِ، قامَ الملكُ بزيارةِ أهالي الضّحايا في إحدى ضواحي القدسِ الجديدةِ «مشيمش»، وجلسَ على الأرضِ مُقدّمًا العزاءَ، وقد أثارتْ صورتُهُ بهذه الطّريقةِ اَستهجانًا شديدًا مردُّهُ الحفاظُ على مقامِ الملكِ، وشعرَ الأردنيّون أنّ هذه الزّيارةَ الّتي هي للمراضاةِ والتّعزيةِ، قد فاقتِ الحدَّ.

وقد ظهرتْ صورةُ الملكِ وكأنّ فيها ما يشبهُ الخضوعَ، وبقيتْ عالقةً في أذهانِ النّاسِ، وهذا ما دفَعَهُم إلى رفضِها، وفي تقديري، فإنّ ما دفعَ بالملكِ إلى اَتّخاذِ هذا الموقفِ، هو شعورُهُ بأنّه قامَ بما بالواجبِ الإنسانيِّ في حادثةِ مقتلِ الإسرائيليّاتِ، وما قامَ به من واجبِ التّعزيةِ والتّهدئةِ.

بعد مرورِ ستّةِ أشهرٍ على هذه الحادثةِ، وبتاريخِ الخامسِ والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩٩٧، حاولَ عملاء إسرائيليّون من جهازِ الموساد اَغتيالَ رئيسِ المكتبِ السّياسيِّ لحركةِ «حماس» خالد مشعل، بحقنهِ بمادّةٍ سامّةٍ أثناءَ مرورهِ في أحدَ شوارعِ عمّان.

واَكتشفتِ السّلطاتُ الأردنيّةُ محاولةَ الاغتيالِ عن طريقِ السّائقِ المرافقِ لمشعل، وقامتْ بإلقاءِ القبضِ على اَثنين من عناصرِ الموساد المتورّطين في

عمليّةِ الاغتيالِ، والّذين دخلوا الأردنّ بجوازاتِ سفرٍ كنديّةٍ مزوّرةٍ، وطلبَ الملكُ حسين من رئيسِ الوزراءِ الإسرائيليِّ بنيامين نتنياهو (Benjamin Netanyahu) المصلَ المضادَّ للمادّةِ السّامّةِ الّتي حقنَ بها خالد مشعل، فرفضَ نتنياهو مطلبَ الملكِ حسين في بادئِ الأمرِ.

أخذتْ محاولةُ الاغتيالِ بُعدًا سياسيًّا اَستنادًا إلى موقفِ الملكِ حسين الحازمِ والحاسمِ. وقامَ الرّئيسُ الأميركيُّ بيل كلينتون (Bill Clinton) بالتّدخّلِ وإرغامِ نتنياهو على تقديمِ المصلِ المضادِّ للسّمِّ المُستعملِ، فرضخَ في النّهايةِ وقامَ بتسليمِ المصلِ المضادِّ.

ومن المعروفِ عن الملكِ حسين أنّه صبورٌ جدًّا وطويلُ البالِ، ولكنّه إذا حسمَ أمرَهُ وإذا شعرَ للحظةٍ أنّه تأذّى أو جرحهُ أحدٌ، فإنّه يتحوّلُ إلى رجلٍ حادٍّ وحازمٍ ومستعدٍّ للمجازفةِ والذّهابِ إلى أبعدِ مدى.

وقد رأى الملكُ في تصرّفِ نتنياهو الأرعنِ اَعتداءً خطيرًا ولا أخلاقيًّا على السّيادةِ الأردنيّةِ وعلى الملكِ نفسهِ، وبطبيعةِ الحالِ، فإنَّ الكيمياء لم تَسْرِ بين الملكِ ونتنياهو.

والمهمُّ أنّ هذه الجرأةَ وهذا الحزمَ سُجّلا للملكِ في السّنواتِ الأخيرةِ من حياتهِ، وقد كان مستعدًّا لتنفيذِ تهديداتهِ لنتنياهو، الّتي وصلتْ إلى حدِّ الانسحابِ من معاهدةِ السّلامِ، وكان صادقًا تمامًا ومستعدًّا للتّنفيذِ دونَ تردّدٍ.

أمّا مبادلةُ الشّيخِ أحمد ياسين بمُعتقلِي الموساد في الأردنّ، فقد كانت خطوةً رائعةً؛ وخطرتْ على ذهنِ الملكِ حسين بسرعةٍ، وهو وحدهُ من فكّرَ بها وطرَحَها ولم يقترحْها أو يُفكّرْ بها أحدٌ غيرهُ قبلهُ.

هنا يتوافقُ الموقفُ الملكيُّ مع الموقفِ الشّعبيّ ويتطابقا تمامًا، سواء في قضيّةِ خالد مشعل، أو لجهةِ اَشتراطهِ الافراجَ عن الشّيخِ أحمد ياسين،

وقبل ذلك، توافَقَ الموقفُ الملكيُّ مع الموقفِ الشّعبيِّ أبّان اَحتلالِ العراقِ للكويت، وقبل ذلك الاستغناء عن غلوب باشا وتعريب الجيشِ الأردنيِّ، فضلًا عن مواقفَ أخرى عديدةٍ تطابقتْ فيها المواقفُ الملكيّةُ مع مواقفِ الشّعبِ ومطالبِهِ.

لطالما تمتّعَ عبد الكريم الكباريتي بشخصيّةٍ ديناميكيّةٍ جذّابةٍ، وأثناءَ تولّيهِ رئاسةَ الوزراءِ (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، حصلَ على كاملِ الدّعمِ من الملكِ حسين، واَطّلعَ منه على أمورٍ سرّيّةٍ لم يُعلنْ عنها؛ ومنها موضوعُ دخولِ الجيشِ العراقيِّ إلى المناطقِ الكرديّةِ عام ١٩٩٧، فقد كانتِ المخابراتُ الأميركيّةُ قد جنّدتْ قوّةً مسلّحةً متعدّدةَ الجنسيّاتِ للدّخولِ إلى العراق من مدينةِ أربيل باَتّجاهِ بغداد لقلبِ نظامِ حكمِ صدّام حسين.

وفي السّياقِ ذاتِه، وبالتّوازي مع إعدادِ هذه القوّةِ، قامتْ أجهزةٌ أمنيّةٌ ما، بتجنيدِ عقيدٍ في الحرسِ الجمهوريِّ لاغتيالِ صدّام حسين، وكان اَبنا هذا الضّابطِ يخدمان في معسكراتٍ قريبةٍ من تحرّكاتِ صدّام حسين، إلّا أنّ الأخيرَ كشفَ هويّةَ ذلك الضّابطِ فأعدمهُ هو وأولاده، ودخلتِ القوّاتُ العراقيّةُ إلى أربيل، وفشلتِ الخطّةُ واَضطرتِ الولاياتُ المتّحدةُ إلى ترحيلِ عملائِها إلى أراضيها عبر قاعدةِ غوام (GWAM).

لا أستطيعُ تحديدَ الأسبابِ الّتي وقفتْ خلفَ اَنتهاءِ حكومةِ الكباريتي بالطّريقةِ الّتي اَنتهت بها، ويمكنُ تسميتها بـ «إقالة» الحكومةِ، وليس «اَستقالتها».

والأرجحُ أنّ السّببَ يعودُ إلى تصرّفاتِ الكباريتي، ومحاولاتِهِ التّدخّلَ في القضايا العسكريّةِ، وفي الجيشِ تحديدًا، فضلًا عن بعضِ المواقفِ الّتي أزعجتِ الملكَ، وليس من بينها بالطّبعِ علاقة الكباريتي بالأميرِ الحسن وإصراره على رفعِ سعرِ الخبزِ.

ونظرًا إلى رغبتهِ الواضحةِ في ممارستهِ للولايةِ العامّةِ للحكومةِ، فقد قدّمَ الكباريتي إلى الملكِ عدّةَ مطالبَ عندما كلّفَهُ تشكيلَ الحكومةِ، نفّذَها الملكُ له جميعَها، ومنها تعيينُ سميح البطّيخي مديرًا للمخابراتِ العامّةِ، وعون الخصاونة رئيسًا للدّيوانِ الملكيِّ، ونصوح محيي الدّين مديرًا للأمنِ العامِّ، وإحالة مصطفى القيسي إلى التّقاعدِ.

هذه المطالبُ كانت من بين العواملِ الّتي جعلتِ الملكَ يَتنبّهُ لها ويتوجّسُ منها، خصوصًا أنّ الكباريتي يتمتّعُ بروحِ المواجهةِ في تصرّفاتهِ وآرائهِ، وقد ظهرَ للعلنِ وللنّاسِ شخصيّةً قويّةً مُقنعةً في بعضِ الأحيانِ، وهذا أمرٌ غيرُ مستغربٍ منه، إلّا أنّي لا أعرفُ رئيسَ وزراءٍ سابقٍ طلبَ مثل هذه المطالبِ، وفرضَ هذه الشّروطَ على الملكِ، أثناءَ تكليفهِ بتشكيلِ الحكومةِ غيرهُ.

كان الكباريتي يحظى سابقًا بإعجابِ الملكِ حسين، وظهرَ هذا الشّعورُ جليًّا عندما كان الكباريتي رئيسَ التّنظيمِ الطّلّابيِّ الأردنيِّ في الجامعةِ الأميركيّةِ في بيروت، وخطفتهُ في آب / أغسطس ١٩٧١ إحدى المنظّماتِ الفدائيّةِ، واستقبلهُ الملكُ في المطارِ بعد الإفراجِ عنه، وأهداه سيّارةً قديمةً ونادرةً من طراز مرسيدس.

لم يكنِ الملكُ يشعرُ بالخطرِ من وجودِ شخصيّاتٍ من قماشةِ الكباريتي، الّذي لا يمثّلُ أيَّ تهديدٍ بالنّسبةِ إليه، ولم يكن خائفًا منه أو منزعجًا من تحالفاتهِ، وهو بالمناسبةِ لم يكن يلتفتُ إلى هذه الأمورِ، لأنّه كان يؤمنُ بأنّ قوّتَهُ وشخصيّتَهُ تستندُ إلى التّأييدِ الشّعبيِّ الّذي يحظى به، وهذا التّأييدُ كان بالنّسبةِ إليه أقوى من أيِّ خطرٍ قد يواجهُهُ.

قلتُ ذاتَ مرّةٍ لنصوح محيي الدّين حين كان مديرًا للأمنِ العامِّ بعد إحالتهِ على التّقاعدِ من الأمنِ إنّ «عينَ الملكِ تراقبكَ، فهو يشعرُ أنّكَ صرتَ تحت مظلّةِ

سميح البطّيخي، ما يعني أنّكَ تفقدُ اَستقلاليّتكَ، وهذا أمرٌ سيؤذيك. والملكُ يُريدكَ أن تبقى مستقلًّا ويكون اَرتباطُكَ به مباشرةً، والملكُ يراقبُ هذه الأمورَ جيّدًا، وهي لا تروقُ له ولا تريحُهُ»، وكانت حكومتي هي الّتي عيّنتْهُ مديرًا لدائرةِ الأحوالِ المدنيّةِ، ونظم الدائرة وجعلها مثالاً للكفاءة وسرعة الإنجاز.

وبعد مرورِ عدّةِ أسابيعَ على كلامي، صدرتِ الإرادةُ الملكيّةُ بتغييرِ نصوح.

وأرادَ الكباريتي أن يمارِسَ حقّهُ الدّستوريَّ في الولايةِ العامّةِ، لكنّهُ لم يستطعْ تحقيقَ ما كان يصبو إليه.

وكان المجلسُ النّيابيُّ الثّاني عشر اَمتدادًا للمجلسِ الحاديَ عشرَ إلى حدٍّ كبيرٍ، بالرّغمِ من اَنتخابهِ على أساسِ الصّوتِ الواحدِ، وبالرّغمِ من تراجُعِ عددِ نوّابِ الإخوان المسلمين من ثلاثةٍ وعشرين نائبًا في المجلسِ الحاديَ عشرَ إلى سبعةَ عشرَ نائبًا في المجلسِ الثّاني عشر، لكنَّ الرّوحَ الوطنيّةَ القوميّةَ بقيَتْ حاضرةً في أجواءِ القبّةِ، وفي الحواراتِ الّتي كانت تتمُّ حولَ التّشريعاتِ أو قضايا الرّقابةِ.

وكانت حكومتي قد رأتْ أنّ تعديلَ قانونِ محكمةِ أمنِ الدّولةِ بجعلِ التّقاضي أمامَها على دَرَجَتَين، أي أنّ أحكامَها الصّادرةَ قابلةٌ للاستئنافِ، وبموجبِ هذا التّعديلِ أصبحَ بالإمكانِ تمييزُ حكمِها بخلافِ قانونِها الأصليِّ ذي الدّرجةِ الواحدةِ واَعتبار قرارها قطعيًّا لا تمييزَ فيه، بخاصّةٍ وأنّ صلاحيّاتِها وصلتْ إلى حدِّ إصدارِ أحكامٍ بالإعدامِ وبدون تمييزٍ.

وأقرّتْ حكومتي في حينهِ، ذلك التّعديلَ المهمَّ وأُرْسِلَ إلى مجلسِ الأمّةِ، وأقرَّهُ المجلسان بعدَ إجراءِ تعديلاتٍ قليلةٍ وأُرْسِلَ للمصادقةِ الملكيّةِ عليه.

في ذلك الحينِ، اَستحقّتِ اَنتخاباتُ مجلسِ النّوابِ الثّانيَ عشرَ، واَنتخِبْتُ رئيسًا للمجلسِ، وكان الملكُ قد أبقى تعديلاتِ قانونِ محكمةِ أمنِ الدّولةِ بدون المصادقةِ عليه مدّةَ ستّةِ أشهرٍ تنقصُ أيّامًا معدودةً، ثمّ أعادهُ إلى المجلسِ رافضًا

المصادقةَ عليه ومبيّنًا الأسبابَ وفقًا لحقّهِ الدّستوريِّ الّذي لم يمارسْهُ ولو لمرّةٍ واحدةٍ طيلةَ خمسةٍ وأربعين عامًا.

لعبتِ المصادفةُ هنا دورَها بجلاءٍ واضحٍ، فقد كانت حكومتي هي الّتي أقرّتْ ذلك التّعديلَ المهمَّ، وشاءتِ الصّدفةُ نفسُها أن أكونَ أنا رئيسًا لمجلسِ النّوّابِ الّذي أعادَ مناقشةَ القانونِ مرّةً أخرى وبتعديلاتِه الّتي أدخلَتْها حكومتي عليه، وليصرّ مجلسُ النّوّابِ الجديدُ على تلك التّعديلاتِ ويقرَّها من دون تعديلاتٍ جديدةٍ بخلافِ إرادةِ الملكِ، وأصبحَ القانونُ بموجبِ الدّستورِ ساريَ المفعولِ منذُ العامِ ١٩٩٤.

ظهرَ التّشابُهُ بين المجلسَين عندما اُنتُخِبْتُ رئيسًا للمجلسِ النّيابيِّ الثّانيَ عشرَ في دورتهِ العاديّةِ الأولى بمواجهةِ عبد الله العكايلة، وفي مواقفَ وتشريعاتٍ متعدّدةٍ، منها موقف المجلسِ من حكومةِ عبد السّلامِ المجالي، ومن ثمَّ موقفه من أزمةِ الخبزِ إبّانَ حكومةِ عبد الكريم الكباريتي، وكان قرارُ المجلسِ مستقلًّا ولم يتأثّرْ بالرّغباتِ الحكوميّةِ، من خلالِ إصرارهِ على موقفهِ في تنفيذِ تعديلِ قانونِ محكمةِ أمنِ الدّولةِ، وإصرارهِ على موقفهِ من تحقيقِ عدالةٍ أوسع بإخضاعِ أحكامِها للتّمييزِ.

وشكّلَ هذا الإصرارُ ظاهرةً لم تحدثْ في المملكةِ من قبلُ، الملكُ يردُّ القانونَ، ومجلسُ الأمّةِ يصرُّ على رأيهِ، ويصبحُ القانونُ نافذًا من دونِ مصادقةِ الملكِ عليه. وكان هذا الموقفُ مفاجأةً بالنّسبةِ إليّ، فقد اَستطعْنا تمريرَ تعديلِ هذا القانونِ بالرّغمِ من ردِّ الملكِ له.

على صعيدٍ آخرَ، كانت اَتّفاقيّةُ وادي عربة تتعلّقُ بسياسةِ الدّولةِ العليا، وكان الكباريتي رئيسًا للجنةِ الشّؤونِ الخارجيّةِ في مجلسِ النّوّابِ، ولعبَ دورًا مؤثّرًا في تخفيفِ المعارضةِ النّيابيّةِ للاتّفاقيّةِ.

ومع اتّفاقيّةِ السّلامِ، أصبحَ للنّظامِ هدفٌ اَستراتيجيٌّ يسعى إليه، وهو الإبقاءُ على هذه الاتّفاقيّةِ وعدمُ السّماحِ بالتّعرّضِ لها.

هذه الإستراتيجيّةُ القائمةُ على حمايةِ اتّفاقيّةِ وادي عربة أصبحتْ واضحةً أمامنا تمامًا، وبدتِ الإشاراتُ بإجراءِ اَنتخاباتِ المجلسِ النّيابيِّ الثّالثَ عشرَ من أجلِ تأمينِ تحقيقِ هذه الإستراتيجيّةِ تتّضحُ أكثرَ فأكثرَ، وكنّا نراقبُ المشهدَ باَستمرارٍ، وكان يقينُنا واضحًا بأنّ أصواتَ الإخوانِ المسلمين ستتعرّضُ إلى التّزويرِ لإقصائِهم قدرَ المستطاعِ، أو حتّى لتخفيفِ حصّتِهم في المجلسِ النّيابيِّ المقبلِ.

في تلك الفترةِ، طلبتُ لقاءَ عبد المجيد الذّنيبات، ولم يكن في ذلك الوقتِ قد اَنتُخِبَ مراقبًا عامًّا لجماعةِ «الإخوان المسلمين»، وقلتُ له بكلِّ وضوحٍ: «إذا كان لديكم أيُّ قرارٍ بمقاطعةِ الانتخاباتِ المقبلةِ، وإذا كانت لديكم أيُّ نوايا لجمعِ تواقيعَ لهذه الغايةِ فسأوقّعُ معكم».

جاءَ قرارُنا مقاطعة اَنتخاباتِ المجلسِ النّيابيِّ الثّالثَ عشرَ الّتي أُجْرِيَتْ بتاريخِ الرّابعِ من تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بسببِ سياساتِ حكومَتَين، وبسببِ اتّفاقيّةِ السّلامِ، فضلًا عن الاستفزازاتِ الّتي بدأْنا نتعرّضُ لها عندما نرى بأمِّ أعيننا تجوّلَ الإسرائيليَين وظهورَهم علنًا في شوارعِ عمّان، بل ووصولهم إلى منطقةِ أمّ الجمال الأثريّةِ.

وقامَ أحمد عبيدات بكتابةِ نصِّ بيانِ المقاطعةِ ووقّعتِ الأغلبيّةُ عليه، وكان عددُنا تسعةً وتسعين شخصًا، ووضعْنا نصَّ البيانِ في مقرِّ المنتدى العربيِّ لِمَنْ يرغبُ بالتّوقيعِ عليه، وأعلنّا بوضوحٍ أنّ مقاطعَتَنا للانتخاباتِ هو موقفٌ اَحتجاجيٌّ وليس موقفًا سياسيًّا.

أظهرتْ نتائجُ الانتخاباتِ النّيابيّةِ للمجلسِ النّيابيِّ الثّالثَ عشرَ ضعفَهُ الشّديدَ، فضلًا عن بروزِ مقاومةٍ شعبيّةٍ لقانونِ الصّوتِ الواحدِ في المدنِ، وتحديدًا في العاصمةِ عمّان، واَستمرّتْ هذه المقاومةُ في السّنواتِ التّاليةِ.

وتكفيني الإشارةُ هنا فقط إلى مسألةٍ أراها في غايةِ الأهمّيّةِ وتكشفُ عن الآثارِ السّلبيّةِ المتراكمةِ لقانونِ الصّوتِ الواحدِ، فالدّائرةُ الانتخابيّةُ الثّالثةُ في عمّان، الّتي أنتمي إليها، كانت تُوصَف دومًا بأنّها دائرةُ الحيتان، ولكن بسببِ قانونِ الصّوتِ الواحدِ وتداعياتِه، تراجعتْ هذه القناعةُ إلى حدٍّ كبيرٍ، وتحوّلتْ هذه الدّائرةُ إلى مجرّدِ منطقةٍ اَنتخابيّةٍ لشخصيّاتٍ غيرِ معروفةٍ، نجحَتْ بالوصولِ إلى البرلمان، واَستمرّ حالُ هذه الدّائرةِ كما هو حتّى يومِنا هذا.

في هذه المرحلةِ، أعيدَ تشكيلُ مجلسِ الأعيانِ، وتمَّ اَستثنائي أنا وأحمد عبيدات من عضويّتِهِ، وحقيقةً، لم أكن أتوقّعُ إطلاقًا أن يتمَّ تعييني فيه بسببِ موقفي من الانتخاباتِ ومقاطعتي لها، وكنتُ ألبّي دعوةً إلى العشاءِ أنا وفيصل الفايز في منزلِ عبد المنعم أبو زنط عندما صدرتْ تشكيلةُ الأعيانِ ولم أكن بالطّبعِ من بين الأعضاءِ.

تعودُ علاقتي بالشّيخِ أبي زنط إلى حينِ كنتُ وزيرًا للخارجيّةِ مطلعَ سنة ١٩٨٨. وكان أبو زنط معتقلًا في دائرةِ المخابراتِ، فقمتُ بالتّوسّطِ لإخراجِهِ والإفراجِ عنه، وتمّ ذلك، فأحضرَهُ محمّد رسول الكيلاني إلى مكتبي في وزارةِ الخارجيّةِ، وقالَ له: «سنذهبُ إلى طاهر المصري لتشكرَهُ، فهو مَنْ ساعدَ في الإفراجِ عنكَ».

P U R E I S T H E T R U T H

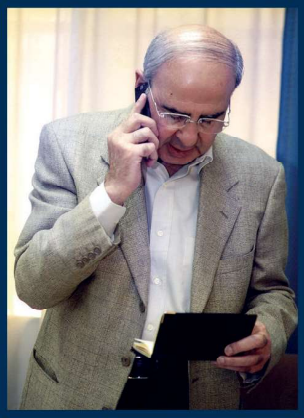

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

لقد تمّتِ المحافظةُ على الدّولةِ الأردنيّةِ بحكمةِ دستورِها، وبقوّةِ رجالاتِها، وبإعلاءِ رأسِ الدّولةِ لقيمةِ الالتزامِ بالدّستورِ وروحِه. وأُعلِيَ بنيانُها، عبرَ عشرةِ عقودٍ، بجهدِ أبناءِ الشّعبِ الأردنيِّ بجميعِ فئاتِه وطاقتِه، وبنظامِه السّياسيِّ الهاشميِّ المنفتحِ، في العملِ على تنميةِ وتطويرِ هذه الدّولةِ. وعلى طولِ تلك المئويّةِ، لم تتمكّنْ تيّاراتُ الشّدِّ العكسيِّ من طمسِ قدراتِ النّاسِ وإمكاناتِهم الهائلةِ.

واليومَ، فإنّ الشّعبَ الأردنيَّ، بكافّةِ فئاتِه، توّاقٌ لمراجعةِ مسيرتِه، وللمحافظةِ على إنجازاتِه، الّتي بَنَتْها الدّولةُ على الاعتدالِ، والعدلِ، والمساواةِ، وتطويرِها. كما إنّ الشّعبَ لم يعدْ قادرًا على قبولِ التّبلّدِ الحكوميِّ وادّعاءاتِ الإنجازاتِ الوهميّةِ وإنكارِ الحقائقِ والواقعِ.

لا بدّ من الإقرارِ، الجليِّ والواضحِ، بأنّ المجتمعَ الأردنيَّ يتغيّرُ بشكلٍ جذريٍّ. وهذا أمرٌ طبيعيٌّ. ولكنّه تغييرٌ حدثَ بسرعةٍ فائقةٍ، كواحدٍ من نتائجِ ثورةِ الاتّصالاتِ الحديثةِ، وللمتغيّراتِ الجوهريّةِ الّتي حدثتْ في واقعِه وحياتِه اليوميّةِ. تغييرٌ جرى في مجتمعِنا من دون محدّداتٍ، فاختلطَ الحابلُ بالنّابلِ، ما قادَ إلى حقيقةٍ سياسيّةٍ وواقعٍ جديدَين، يتألّمُ ويعاني منهما الفردُ والمجتمعُ معًا.

طاهر المصري

9 786144 862629